

Distr.  
GENERALالجمعية العامة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعيA/44/255  
E/1989/62  
1 May 1989  
ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

UN TIRPD ADV

JUN 26 1989

المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩  
التعاون الاقليمي

UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون

البند ١٣ من القائمة الأولية\*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الترتيبات التحضيرية للعقد الثاني للنقل

والاتصالات في افريقيا ، ١٩٩١ - ٢٠٠٠

تقرير مرحلي للأمين العام

المحتوياتالصفحة      الفقرات

٤	أولا - مقدمة ..... ٨- ١
	ثانيا - مشروع وثيقة السياسة المتعلقة ببرنامج العقد الثاني
٦	لنقل والاتصالات في افريقيا ..... ٣٧- ٩
٦	ألف - الأهداف الشاملة ..... ١٠
٦	١ - الهدف الانمائي ..... ١٠
٦	٢ - الهدف ١ ..... ١٠
٧	٣ - الهدف ٢ ..... ١٠
٨	٤ - الهدف ٣ ..... ١٠
٩	٥ - الهدف ٤ ..... ١٠
١٠	٦ - الهدف ٥ ..... ١٠

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٠	٧ - الهدف ٦ .....
١١	٨ - الهدف ٧ .....
١٢	٩ - الهدف ٨ .....
١٢	١٠ - الهدف ٩ .....
١٣	باء - الاستراتيجية ..... ١١
١٣	١ - محور التركيز .....
١٣	٢ - المرونة .....
١٣	٣ - الترويج للبرنامج .....
١٣	٤ - دراسة استقصائية للنقل والاتصالات في افريقيا .....
١٤	٥ - تقرير سنوي عن النقل والاتصالات .....
١٤	٦ - النهج القائم على تعدد القطاعات .....
١٤	٧ - تعبئة الموارد .....
١٤	٨ - لجنة توجيهية .....
١٤	٩ - آلية تنسيق وطنية .....
١٥	١٠ - المسؤولية عن المشاريع .....
١٥	١١ - جمع المعلومات .....
١٥	جيم - مبادئ توجيهية لإعداد البرنامج ..... ١٢-٣٧
١٥	١ - معايير لاختيار المشاريع ..... ١٢-١٤
١٦	(أ) المشاريع الوطنية ..... ١٣
١٦	(ب) المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية .... ١٤
١٧	٢ - آلية لنقل المشاريع من برنامج العقد الأول إلى برنامج العقد الثاني ..... ١٥
١٧	٣ - أدوار مختلف المشاركين في العمل ..... ١٦-٣٣
١٨	(أ) اللجنة الاقتصادية لافريقيا - وكالة رائدة ..... ١٩-٢٠
١٩	(ب) المنظمات الاقتصادية دون الإقليمية .... ٢١-٢٤
٢٠	(ج) المنظمات الحكومية الدولية الافريقية القطاعية ووكالات الأمم المتحدة ..... ٢٥-٣٣

المحتويات (تابع)

الصفحة      الفقرات

٢٣	(د) لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات .. ٢٤-٢٣
٢٣	(هـ) لجنة تعبئة الموارد ..... ٢٥
٢٣	(و) الدول الافريقية ..... ٢٧-٢٦

ثالثا - الإطار المؤسسي لتنفيذ العقد الثاني للنقل والامتالات في

٢٤	افريقيا ..... ٤١-٣٨
٢٤	ألف - مؤتمر وزراء النقل والامتالات والتخطيط الافريقيين ٣٩
٢٥	باء - لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات ..... ٤٠
٢٥	جيم - الوكالة الرائدة ..... ٤١

### أولا - مقدمة

١ - في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٧٩/٤٣ الذي يعلن الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ العقد الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا . وقد كان هذا القرار يمثل ذروة الجهود التي بذلتها الحكومات الافريقية دعما للمقرر الذي اتخذته مؤتمر وزراء النقل والاتصالات والتخطيط الافريقيين في اجتماعه السادس المعقود في آذار/مارس ١٩٨٨ في كينشاسا بزائير ، والذي تجسد في قراره ٧٣/٨٨ الذي اتخذ على إثر تقييم متعمق لنتائج وأثر برنامج العقد الأول على التنمية الاقتصادية في افريقيا بوجه عام وعلى تنمية النقل والاتصالات بوجه خاص .

٢ - وتجدر الإشارة إلى أن عقد النقل والاتصالات في افريقيا قد أعلنه الجمعية العامة في قرارها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بناء على طلب المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا الذي أعرب عنه في قرار اللجنة ٣٩١ (د - ١٣) ، المتخذ في شباط/فبراير ١٩٧٧ في كينشاسا ، بغية إبراز احتياجات افريقيا الخاصة في هذه القطاعات . وقد اعتمد الاجتماع الأول لمؤتمر وزراء النقل والاتصالات والتخطيط الافريقيين المعقود في أيار/مايو ١٩٧٩ أهداف واستراتيجية العقد . وقد كان الهدف الشامل للعقد يتمثل في إقامة شبكة متكاملة للنقل والاتصالات في جميع أنحاء القارة مع التركيز بوجه خاص على الاتساق والتنسيق والتحديث ، وذلك أساسا من أجل دعم تنمية القطاعات الرئيسية مثل الصناعة والزراعة والتجارة . وكان يتعين تحقيق هذه الأهداف على الأصعدة الاقليمي ودون الاقليمي والوطني على أن تتحمل البلدان الافريقية نفسها العبء الرئيسي .

٣ - وقد أظهر تقييم العقد الأول أن ١٠ سنوات لم تكن كافية لإنجاز المهمة الضخمة التي توخيت أثناء العقد . ونتيجة لذلك ، مازال يتعين القيام بقدر كبير من العمل بعد نهاية العقد الأول . وعلاوة على ذلك ، فقد برزت تحديات جديدة ، تشمل التحديات الناشئة عن التغير التكنولوجي الذي لم يكن بعضه متوقعا وقت بدء العقد الأول ، ستحتاج أيضا إلى اهتمام في السنوات القادمة .

٤ - كما طلب قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٣ من الأمين العام أن يتخذ ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية والمجموعات الاقتصادية الافريقية الاقليمية ودون الاقليمية القائمة ، الترتيبات التحضيرية اللازمة وأن يقدم تقريرا مرحليا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقريراً نهائياً في دورتها الخامسة والاربعين .

٥ - وقد شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، مدفوعة بنتائج اجتماع كينشاسا ، في الأنشطة اللازمة للإعداد للبرنامج ، حتى قبل اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٣ . فمن ناحية ، قُدم القرار ٧٣/٨٨ المتخذ في كينشاسا إلى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعقود في نيامي بالنيجر في نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، الذي أقرّه باعتماد قرار اللجنة ٦٣٩ (د- ٢٣) . وقد أقرّ هذا القرار بدوره من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ومن جانب الجمعية العامة في قرارها ١٧٩/٤٣ .

٦ - وفي الوقت نفسه ، قامت الامانة العامة بإعداد ورقة موقف عن الأهداف والاستراتيجية الشاملة للعقد الثاني وعممتها في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٨ على جميع أعضاء لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات لبرنامج العقد كأساس لإعداد برنامج العقد الثاني . وفيما بعد ، قامت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنظيم الاجتماع الثاني عشر للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات في أديس أبابا ، باثيوبيا ، في الفترة من ١٤ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، للشروع رسميا في إعداد برنامج العقد الثاني .

٧ - وتم الاتفاق على دراسة تقرير اجتماع لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات ، بما في ذلك الأهداف والاستراتيجية والمبادئ التوجيهية ، مرة أخرى من جانب كل مؤسسة من المؤسسات وعلى أن ترسل التعليقات التي يبديها أعضاء لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات ، إن وجدت ، إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في موعد لا يتجاوز ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ لإتاحة الوقت اللازم للجنة الاقتصادية لأفريقيا لإعداد صيغة مستكملة لهذه الوثيقة لتوزيعها على الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى المعنية بالإعداد للاجتماع السابع لمؤتمر وزراء النقل والاتصالات والتخطيط الأفريقيين . ويرد في الفرع 'ثانيا' من هذا التقرير موجز لمشروع وثيقة السياسة التي نتجت عن اجتماع لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات .

٨ - ومن المقرر عقد اجتماعين آخرين رئيسيين في عام ١٩٨٩ هما : الاجتماع الثالث عشر للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات في حزيران/يونيه ١٩٨٩ لوضع مشروع وثيقة السياسة المتعلقة ببرنامج العقد الثاني ؛ والاجتماع السابع لمؤتمر وزراء النقل والاتصالات والتخطيط الأفريقيين المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في المغرب لاستعراض مشروع وثيقة السياسة .

ثانيا - مشروع وثيقة السياسة المتعلقة  
ببرنامج العقد الثاني للنقل  
والاتصالات في افريقيا

٩ - يتضمن مشروع وثيقة السياسة الاهداف والاستراتيجية على الصعيدين الشامل والقطاعي فضلا عن المبادئ التوجيهية لإعداد البرنامج . وفيما عدا الاهداف القطاعية التي قامت بوضعها الوكالات ذات الصلة ، فيما يلي أدناه موجز للبند الرئيسية .

ألف - الاهداف الشاملة

١٠ - هناك أهداف شاملة يبلغ مجموعها تسعة أهداف تم تحديدها حول مواضيع ينبغي أن تساهم في بلوغ الاهداف الانمائية على النحو التالي :

١ - الهدف الانمائي

انشاء شبكة متكاملة للنقل والاتصالات كأساس لتكامل افريقيا المادي ، وتحسين كفاءة حركة المرور الوطني والدولي وتيسيرها لتعزيز التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على الدعم الذاتي على النحو الذي دعت اليه خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفييا للتنمية الاقتصادية في افريقيا (١٩٨٠) والبرنامج ذو الاولوية للإنتعاش الاقتصادي في افريقيا (١٩٨٥) وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (١٩٨٦) .

٢ - الهدف ١

تعزيز التكامل الاقتصادي الاقليمي ، والتبادل التجاري وانتقال الاشخاص والمعلومات عن طريق برامج مرحلية ومتوازنة لتوسيع نطاق الهياكل الاساسية والطاقت وتحسين الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمات .

(١) في الاجل الطويل :

التوسيع المستمر للشبكات الموجودة داخل المناطق ، وخاصة على الصعيد دون الاقليمية ، بما يسمح بالتنمية الفعالة لمجالات الانتاج الجيدة الحالية والمحتملة عن طريق توفير مراكز استهلاك ونقاط تصدير لها استناداً إلى برنامج متفق عليه على الصعيد الوطني .

(ب) نقاط التركيز في الأجلين القصير والمتوسط :

١١' تسهيل حركة المرور داخل أفريقيا والمرور الخارجي عن طريق ما يلي :

(١) التنفيذ المبكر لما هو قائم من اتفاقات شائبة ودون اقليمية واقليمية متملة بالمعايير التقنية وإجراءات التشغيل والتوثيق فضلا عن ترتيبات التمويل المشترك ؛

(ب) التوسع في التصديق على اتفاقات الأمم المتحدة وغيرها من الاتفاقات الدولية ذات الصلة والتعجيل بتطبيقها ؛

(ج) وضع اتفاقات جديدة حيثما كانت تلك الاتفاقات ضرورية وذات أولوية ؛

١٢' استثمارات مختارة في مجال توسيع وتحسين الوصلات في الشبكات الاقليمية ودون الاقليمية القائمة ، بغية بلوغ الطاقة الكاملة لهذه الشبكات ، الامر الذي يتفق مع الاحتياجات الاقليمية ذات الاولوية وتوفر الموارد .

٣ - الهدف ٢

إصلاح عناصر الهياكل الأساسية والمعدات الموجودة التي تتسم بأقصى قدر من الأهمية وتحسينها وصيانتها بغية تحسين كفاءتها والانتفاع بها ، فضلا عن إدامة حياتها الاقتصادية .

(١) في الأجل الطويل :

١١' إنجاز ما تراكم من المهام المتعلقة بإصلاح الهياكل الأساسية واستبدال المعدات على مدى السنوات الماضية بحلول سنة ٢٠٠٠ ؛

١٢' استحداث طاقات وممارسات الصيانة التي تتسم بالكفاءة والقابلية للإدامة والتي تقوم على الاستفادة الفعالة من المهارات وطاقات التصنيع المحلية والمقاولين المحليين ، ومن المنظمات والمؤسسات الموجودة محليا في حالة شبكات الهياكل الأساسية الريفية .

(ب) مجالات التركيز في الأجلين القصير والمتوسط :

١١ وضع برامج وطنية حسنة الإعداد لعمليات الإصلاح والتحسين واستبدال المعدات ذات الأولوية ؛

١٢ تعزيز الترتيبات المؤسسية لتخطيط أعمال الصيانة وميزنتها ورمود أدائها وممارساتها على نحو سليم ؛

١٣ زيادة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من المصادر الخارجية والداخلية .

٤ - الهدف ٣

تنمية الموارد البشرية وتدريبها : تحسين جودة الموظفين من جميع الرتب وتوفيرهم لأغراض إدارة النقل والاتصالات وعملياتهما على نحو سليم من خلال التدريب وزيادة الحوافز عن طريق إنشاء مخططات حفز مناسبة والانتفاع الملائم بالمهارات المحلية عن طريق تحسين إجراءات التوظيف .

(أ) في الأجل الطويل :

١١ إنشاء معاهد لإدارة النقل والاتصالات لجميع المناطق ؛

١٢ تنمية القدرات المحلية لتخطيط شبكات النقل والاتصالات في افريقيا وتخطيطها وإدارتها وتشغيلها بقدر أكبر من الكفاءة .

(ب) مجالات التركيز في الأجلين القصير والمتوسط :

١١ رفع مستويات معاهد التدريب الوطنية والاقليمية الموجودة والمحافظة على هذه المستويات ؛

١٢ إنشاء مخططات حفز مناسبة في كل منظمة/مؤسسة لحفز الموظفين ذوي الكفاءة من جميع الرتب وتنميتهم والاحتفاظ بهم ؛

١٣ تعزيز المنظمات الحكومية الدولية المتخصصة القائمة في افريقيا ، بحيث تتمكن من تقديم المساعدة إلى الحكومات الافريقية في جهودها الإنمائية على نحو أفضل ؛



١٤١ زيادة التدريب الداخلي في منظمات ومؤسسات النقل الرئيسية ؛

١٥١ زيادة عدد تشريعات "التوأمة" بين المؤسسات ومعاهد التدريب في مجال النقل والاتصالات في افريقيا والمنظمات ذات الخبرة الاوسع في مناطق أخرى ؛

١٦١ إنشاء مراكز للدراسات المتعلقة بإدارة النقل والاتصالات في افريقيا لجميع المناطق .

#### ٥ - الهدف ٤

تحسين الكفاءة في مؤسسات النقل والاتصالات بغية تحسين قدرتها التنافسية وقابليتها للاستمرار من الناحية المالية .

(أ) في الاجل الطويل :

١١١ تحسين الكفاءة والطاقة في مجال الإدارة ؛

١٢١ وضع إطار قانوني للمؤسسات .

(ب) مجالات التركيز في الاجلين القصير والمتوسط :

١١١ إنشاء مخططات حفز للموظفين ؛

١٢١ إدخال تدابير لتخفيض التكاليف ؛

١٣١ تحقيق الاتساق بين التعريفات وتطبيقها ، بما في ذلك التعريفات التفضيلية لكبار المستعملين ؛

١٤١ استحداث مصادر بديلة للطاقة لمعدات النقل والاتصالات ؛

١٥١ وضع خطط لإبرام عقود بين المؤسسات والحكومات ، حيثما يقتضي الامر ، لتحقيق قدر أكبر من الاستقلال الإداري الذاتي والمساءلة .

٦ - الهدف ٥

إنشاء نظم للمعلومات تتعلق بالنقل والاتصالات كأساس لتحليل الاستثمارات وإدارتها وتخطيطها على نحو أفضل .

(١) في الأجل الطويل :

تشجيع إنشاء نظم للمعلومات موجهة نحو طلبات السوق والتكاليف والشروط اللازمة لتنمية الهياكل الأساسية .

(ب) مجالات التركيز في الأجلين القصير والمتوسط :

١١ إنشاء مصرف بيانات اقليمي خاص بتنمية النقل والاتصالات ؛

١٢ إنشاء نظم لمعلومات الإدارة في المؤسسات والمنظمات لتحسين الإدارة .

٧ - الهدف ٦

تنمية القدرات التصنيعية للتأقلم مع التغيرات السريعة في مجال التكنولوجيا وقوى السوق فيما يتعلق بالنقل والاتصالات ، ولتخفيض التكلفة والاحتياجات إلى العملات الأجنبية عن طريق تصنيع بعض قطع الغيار والمكونات والمعدات محليا .

(١) في الأجل الطويل :

١١ تشجيع الدول الاعضاء على وضع سياسات على مستوى التجمعات الاقتصادية الوطنية ودون الاقليمية لإيجاد بيئة تمكن من الاستثمار (الأجنبي والخاص والعام) في مؤسسات التصنيع ونقل التكنولوجيا التي من شأنها أن تتجاوز حدود الاقتصادات الوطنية وتستفيد من وفورات الانتاج الكبير التي تحققها الاسواق دون الاقليمية ؛

١٢ إنشاء مراكز للبحث والتطوير ، (ربما في مؤسسات التدريب الاقليمية أو في جامعات مختارة) ؛

١٣ تطوير التكنولوجيا المحلية .

- (ب) مجالات التركيز في الاجلين المتوسط والقصير :
- ١١ إجراء دراسات جدوى لتصنيع مكونات ومعدات مختارة للنقل والاتصالات ؛
- ١٢ البدء في بحوث أساسية في مجالات ومؤسسات مختارة ؛
- ١٣ إجراء دراسة استقصائية شاملة والدعاية على نطاق واسع للمتاح حاليا في افريقيا من قدرات الصناعات التحويلية وأنواعها ؛

٨ - الهدف ٧

تحسين أوضاع سلامة النقل والظروف البيئية للحد من الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الحوادث وحالات إنسكاب المواد الخطرة والملوثة المرتبطة بالزيادات المتوقعة في أنشطة نقل الركاب والبضائع .

- (١) في الاجل الطويل :
- ١١ تعزيز الوعي ، أثناء مرحلتي التخطيط والتصميم ، بما يترتب على المشاريع من آثار في مجالي السلامة والبيئة ؛
- ١٢ تشجيع الحكومات الافريقية على الانضمام الى الاتفاقيات الدولية ؛
- ١٣ إصدار وتطبيق مدونة الطرق الرئيسية الافريقية .

- (ب) مجالات التركيز في الاجلين المتوسط والقصير :
- ١١ إنشاء مجالس وطنية للمرور وتزويدها بالتمويل المناسب ؛
- ١٢ تنظيم حلقات دراسية وحلقات تدريب اقليمية/دون اقليمية افريقية لتبادل الخبرات ؛
- ١٣ تعزيز برامج تدريب السائقين واختبارهم ؛
- ١٤ تحسين مرافق وأساليب اختبار السيارات .

٩ - الهدف ٨

تحسين النقل والاتصالات في المناطق الريفية بوصفهما المحورين الوطنيين الرئيسيين للنمو الاقتصادي .

(أ) في الأجل الطويل :

١١ تطوير بنية أساسية وخدمات للنقل الريفي أجدي فعالية وأكفأ ،  
بزيادة الاعتماد على المساعدة الذاتية وعلى الحلول المحلية ؛

١٢ تطوير التكنولوجيا المناسبة لبدائل للنقل غير الآلي .

(ب) مجالات التركيز في الأجلين القصير والمتوسط :

١١ تشجيع المخططين الوطنيين على إيلاء الأولوية لتحسين تخطيط الشبكات الريفية وإنشائها وصيانتها ؛

١٢ تحديد المجالات القائمة والممكنة لنمو الانتاج الاقتصادي ورسم الخطط لربطها بالشبكات الوطنية للنقل والاتصالات .

١٠ - الهدف ٩

تحسين النقل الحضري ، لتلبية احتياجات النمو السريع لسكان الحضر .

(أ) في الأجل الطويل :

زيادة كفاءة أنشطة النقل الحضري وسلامتها المالية ، بما في ذلك العمل على زيادة إمكانية استفادة الفئات ذات الدخل المنخفض من فرص العمالة .

(ب) مجالات التركيز في الأجلين القصير والمتوسط :

١١ الأخذ بتدابير لزيادة الضرائب على استعمال السيارات وملكيته ؛

١٢ الأخذ بضوابط لانماط حركة السير ؛

١٣ استحداث تدابير أفضل تحقق الفعالية لإدارة حركة السير .

## باء - الاستراتيجية

١١ - عند وضع برنامج العقد الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا ، ينبغي أن توضع بيئة الاقتصاد الكلي التي تناسب البرنامج موضع الاعتبار الكامل . وهذه البيئة تعين القيود التي سينفذ البرنامج في نطاقها . ولذلك يقترح ، لنجاح البرنامج إعتـمـاد الاستراتيجية التالية :

### ١ - محور التركيز

ينبغي للبرنامج أن يركز على مجالات الإشكال الرئيسية التي تقتضي حلها تعاوناً اقليمياً/دون اقليمي .

### ٢ - المرونة

ينبغي لبنية البرنامج أن تنطوي على قدر معقول من المرونة يسمح بالتمحيـح وإعادة التوجيه حسب الحاجة ، أثناء تنفيذه . ويُقترح إجراء استعراض للبرنامج كل سنتين أو ثلاث سنوات علاوة على تقييم متعمق في منتصف المدة يجرى في عام ١٩٩٥ .

### ٣ - الترويج للبرنامج

في فترة العقد ، يجب الاضطلاع بالترويج الصالح للبرنامج وأنشطته بفرض الدعاية للعقد ، ويقترح استغلال جميع وسائل الاتصالات ، وهي : الاتحاد الافريقي للمؤسسات الوطنية للاذاعة والتلفزيون ، والرسائل الإخبارية ، والمنشورات ، والمؤتمرات الصحفية عند بدء العقد ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

### ٤ - دراسة استقصائية للنقل والاتصالات في افريقيا

قبل البدء في العقد ، يجب إجراء دراسة استقصائية عامة بصدد النقل والاتصالات في افريقيا بغية تحديد مركز مرجعي للبرنامج .

٥ - تقرير سنوي عن النقل والاتصالات

يجب إصدار تقرير سنوي عن التقدم المرحلي للبرنامج .

٦ - النهج القائم على تعدد القطاعات

يجب تصميم البرنامج على نحو يسمح بالاستجابة لمطالب إنمائية محددة ، مثل الزراعة ، والمناجم ، والسكان ، والصناعة .

٧ - تعبئة الموارد

ينبغي إنشاء لجنة تعنى بتعبئة الموارد ، وذلك لتيسير تعبئة الموارد . وينبغي إجراء دراسة لآليات التعبئة المنشأة لأجل العقد الأول وللنتائج التي توصلت إليها . ويمكن لهذه الدراسة أن تشير إلى مدى الحصول على تمويل إضافي أثناء العقد الأول ، فضلا عن تحديد مدى صلاحية التمويل الإضافي ، كمفهوم ، للعقد الثاني .

٨ - لجنة توجيهية

ينبغي إنشاء لجنة توجيهية لاستنباط معايير لاختيار المشاريع وتصنيفها وتحديد برنامج رئيسي يقوم على مبدأ التمويل الإضافي . وستألف هذه اللجنة من ثلاثة فنيين أفريقيين رفيعي المستوى مختصين في هذا المجال ، يساعدهم مستشاران دوليان معروفان ، وتقدم اقتراحاتها إلى لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات ، لكي يوافق عليها المؤتمر الوزاري .

٩ - آلية تنسيق وطنية

ينبغي أن تنشأ في كل بلد آلية تنسيق وطنية معنية بالعقد الثاني (على النحو الذي اتبع لأجل مشروع الشبكة الأفريقية الإقليمية للاتصالات باستخدام التوابع الاصطناعية ، حيث انشئت لجان تنسيق وطنية لتحديد احتياجات كل بلد) في سبيل تنسيق برنامج تنمية وطني بين قطاعي النقل والاتصالات وفي داخلهما ، ولكي تعمل كمراكز تنسيق للبرنامج الإقليمي/دون الإقليمي . وينبغي لممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطريين المشاركة في هذه اللجنة .

#### ١٠ - المسؤولية عن المشاريع

وفيما ستقع مسؤولية تحديد المشاريع الوطنية ووضعها وبحشها وتمويلها على عاتق الحكومات الوطنية في مجالي احتياجات الاستثمار والاحتياجات السابقة للاستثمار ، وفيما تتحمل المنظمات الحكومية الدولية هذه المسؤوليات نفسها بشأن مشاريع استثمار دون اقليمية مختارة ، ينبغي أن يتزايد يوما عن يوم إسناد تنفيذ المشاريع دون الاقليمية لمرحلة ما قبل الاستثمار الى منظمات حكومية دولية افريقية دون اقليمية متخصصة . وهذا يعني ، من الوجهة العملية ، تحقيق اللامركزية .

#### ١١ - جمع المعلومات

يمكن تحقيق جمع المعلومات اذا أصبح من اللازم أن تتضمن بيانات المشاريع احصاءات عن تنمية هذا القطاع في القطر ، فضلا عن معلومات بشأن ما يتصل بذلك من مشاريع . وعلاوة على ذلك ، ينبغي مطالبة المنسقين الوطنيين بتوفير معلومات منتظمة عن المشاريع واحصاءات تتصل بمؤشرات التنمية .

#### جيم - مبادئ توجيهية لإعداد البرنامج

##### ١ - معايير لاختيار المشاريع

١٢ - لابد من تحديد معايير ، وذلك - من جهة - لاستخدامها في توجيه جميع المعنيين بالبداية في المشاريع (من حكومات ومنظمات دون اقليمية واقليمية ، الى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات) ؛ ولتكون ، من جهة ثانية ، أداة مرجعية للجنة الاقتصادية لافريقيا ، التي هي منسق العقد ، وبفضلها تتأكد اللجنة من أن المشاريع المعروضة لادراجها في برنامج العقد تنسجم مع ما للعقد من أهداف واستراتيجيات شاملة .

١٣ - وينبغي أن تتمثل أهم معايير اختيار أي مشروع يراد إدراجه في برنامج العقد في انسجام المشروع مع استراتيجيات التنمية الوطنية وإسهامه بفعالية في تنفيذ الاهداف الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية والسياسية لخطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية . وبذلك ، ينبغي للمشاريع أن تسهم في التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي - الثقافي لافريقيا . وتحقيقا لهذا الهدف ، حددت المعايير التالية :

(١) المشاريع الوطنية :

'١' يجب أن تكون المشاريع واردة في خطة التنمية الوطنية ، أو أن تحظى بموافقة الحكومة ودعمها ؛

'٢' ينبغي لجميع المشاريع الوطنية التي تتفق موضوعا مع العقد الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا ، ولاسيما مع موضوعات تنمية الموارد البشرية ، والصيانة ، والاملاح ، والتحديث ، أن تدرج في برنامج العقد ؛

'٣' ينبغي للمشاريع أن تعزز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية وأن تكون ذات تأثير ايجابي مباشر أو غير مباشر في عملية التكامل دون الاقليمية أو الاقليمية ؛

'٤' أما المشاريع الخاصة بالبنى الاساسية ، فيجب أن تُثبت جدواها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الفوائد التي يمكن التدليل عليها ؛

'٥' ينبغي للمشاريع أن تؤدي الى نشوء خبرة محلية وقدرة وطنية مزيّدة ، باستخدام الموارد المحلية ، البشرية وغيرها ، جهد المستطاع ؛

'٦' ينبغي أن تكون المشاريع قابلة للاستمرار على نحو مؤسسي ؛

'٧' ينبغي أن تشمل المشاريع ، الى المدى المستطاع ، دمج المرأة والشباب في عملية التنمية ؛

'٨' يجب أن تنسجم المشاريع مع السياسات والبرامج البيئية .

(ب) المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية

١٤ - بالإضافة الى المعايير الواردة أعلاه بالنظر الى المشاريع الوطنية ، تطبق المعايير التالية على المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية :

'١' يجب ان ترد المشاريع في الخطط الوطنية للبلدان أو أن تقرها المنظمات الحكومية الدولية دون الاقليمية أو الاقليمية ذات الصلة ، أو أن تكون جزءا من برنامج أقر دوليا لصالح الدول الافريقية ؛



١٣١ يجب أن تشمل المشاريع أكثر من بلد وتعزز التعاون والتكامل على الصعيد دون الاقليمي أو الاقليمي ؛

١٣٢ بالنسبة لمشاريع الاستثمار في بُنى أساسية ، ينبغي أن تكون دراسات الجدوى المبدئية قد أجريت أو طلب إجراؤها ، وأن أمكن ، أدرجت الى جانب المشروع المعروض .

### ٣ - آلية لنقل المشاريع من برنامج العقد الاول الى برنامج العقد الثاني

١٥ - سيُستعرض القائم من البرامج والسياسات والمشاريع ويوجه وفقا للأهداف والمعايير الجديدة . وينبغي للمشاريع الجارية أن تقيم ، مبدئيا ، وفقا لما ينص عليه كل مشروع من تقييم ، وتوجه بالاستناد الى المعايير الواردة أعلاه ، وتقوم المؤسسات المالية المشتركة في هذه المشاريع بتوفير الموارد اللازمة للتقييم وتعزيز المشاريع لتحقيق الحد الأقصى لإسهامها في العقد الثاني .

### ٣ - أدوار مختلف المشاركين في العمل

١٦ - يوفر برنامج مثل عقد النقل والاتصالات في افريقيا إطارا مناسباً للبلدان الافريقية لتنسيق تنمية قطاعي النقل والاتصال . وليست لدى افريقيا الى الآن آلية للتنسيق الاقتصادي على الصعيد الاقليمي ، على أن هناك عدة تجمعات اقتصادية دون اقليمية يمكن أن تشكل قاعدة للتنسيق الاقليمي . ولذلك ، يجب لمثل هذا التنسيق أن يشمل بالضرورة عدة شركاء ، يكون لكل منهم دوره المحدد بوضوح . ويستهدف هذا الفرع تحديد دور كل من الشركاء العاملين بغرض تحقيق أهداف العقد الثاني .

١٧ - وأشار التقرير المقدم عن تقييم العقد الاول إشارة واضحة الى أن المنظمات الاقتصادية دون الاقليمية ، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية الافريقية المتخصصة ، لم تشارك على نحو واف في التنظير لبرنامج العقد الاول أو تخطيطه أو تنفيذه . وأوصى التقرير بأن تحدد جميع البرامج المقبلة بوضوح إطارا لمشاركة أكبر لهذه المنظمات ، الى جانب وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الافريقية . ونظرا الى أهمية المنظمات الحكومية الدولية ، يتوقع لها أن تصبح ، خلال العقد الثاني ، مصدرا رئيسيا من مصادر المشاريع ومن الشركاء الرئيسيين في التنمية .

١٨ - عند وضع الاستراتيجية الشاملة للعقد الاول ، جرت محاولة توخت تحديد أدوار بعض الأطراف الفاعلة ، ولاسيما اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بوصفها الوكالة الرئيسية ، والمراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتنفيذ ، ولجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات . على أن هذه المحاولة قصرت في مجالين : ففي المقام الاول ، لم تحدد الأدوار ، سوى بشكل مبهم ، باستثناء دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وفي المقام الثاني ، فاتتها تحديد أدوار أطراف فاعلة أخرى عديدة . وبالتالي ، فلا مناص ، خلال العقد الثاني ، عن توفر تحديد دقيق ، شامل لأدوار مختلف الأطراف المشتركة . وفيما يلي بيان لهذه الأدوار :

#### (١) اللجنة الاقتصادية لافريقيا - وكالة رائدة

١٩ - أختيرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا كوكالة رائدة لبرنامج العقد . وقد أعاد مؤتمر وزراء النقل والاتصالات والتخطيط الافريقيين تأكيد هذا الدور في قراره ٧٣/٨٨ ، الذي اتخذه في اجتماعه السادس في كينشاسا في آذار/مارس ١٩٨٨ . ووفقا لذلك ، ينبغي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن تستمر في الاضطلاع بمزيد من المهام المتعلقة ببرنامج العقد الثاني . وبصفتها وكالة رائدة ، تعتبر اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في جملة أمور ، "... مسؤولة ، بالتعاون مع الوكالات الاخرى ، عن إعداد برنامج العقد وعن اتساق وتنسيق ورمد جميع أنشطة العقد ... " .

٢٠ - وينطوي التنسيق على أن يكون هناك المام بمضمون البرامج التي يتعين تنسيقها . ويمكن تحقيق هذا التنسيق عن طريق الاتصالات التي تتم مع الوكالات الاخرى المشتركة في تنفيذ برنامج العقد ، إما عن طريق المراسلات أو حضور اجتماعاتها المتعلقة بتقرير السياسة . وستضطلع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، على وجه الخصوص ، بوصفها وكالة رائدة ، بالأنشطة التالية :

'١' وضع تصور لخطط متوافقة ترمي الى التنمية المنسقة لشبكة افريقية متكاملة للنقل والاتصالات وتعزيز هذه الخطط ؛

'٢' وضع خطط اقليمية عن طريق ادماج الخطط دون الاقليمية حيثما وجدت ، وأن يتم في حالة عدم وجودها (كما هو الحال في شمال افريقيا على سبيل المثال) ، صياغتها بالتعاون مع الحكومات وأعضاء لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات ذوي الصلة ؛

- ١٣' تنسيق الجهود الفردية لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الأفريقية بهدف التوصل الى تنمية سليمة ومتزامنة للشبكات بأدنى تكلفة ؛
- ١٤' تنظيم محافل لمناقشة الفوائد الناجمة عن التعاون فيما بين الحكومات الأفريقية في مجال بناء الشبكة وعن ازالة الحواجز غير المادية أمام التدفق الحر للمرور عبر الحدود ؛
- ١٥' تقديم مقترحات تتعلق بإجراءات عملية لتوحيد النظم ، حسب الاقتضاء ؛
- ١٦' تقديم مقترحات تتعلق بإجراء عملي لازالة الحواجز غير المادية أمام خدمات النقل فيما بين البلدان الأفريقية والتشجيع على التوقيع والتصديق على الاتفاقيات المتعلقة بتسهيل انتقال الأشخاص والبضائع عبر الحدود ؛
- ١٧' العمل كأمينة للاجتماعات دون القطاعية المشتركة بين الوكالات التي تعقد لرمذ وتقييم التقدم المحرز في البرامج الإقليمية دون القطاعية واقتراح الاجراء اللازم للمتابعة ؛
- ١٨' تقديم خدمات الامانة للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات ومؤتمر الوزراء ؛
- ١٩' العمل كأمينة للجنة تعبئة الموارد والاضطلاع بمسؤولية متابعة مقررات اللجنة ؛
- ١٠٠' تقديم مساعدة تقنية الى المنظمات الحكومية الدولية التي تحتاج الى هذه المساعدة .

(ب) المنظمات الاقتصادية دون الاقليمية

٢١ - من الضروري اجراء مشاورات وتنسيق بدرجة أوثق فيما بين المنظمات دون الاقليمية بهدف تنسيق الخطط والبرامج والأنشطة دون الاقليمية في ميدان النقل والاتصالات وانطلاقا منها يمكن وضع خطط وبرامج وأنشطة اقليمية منسقة . وسيسهل هذا

التنسيق تقاسم الخبرات فيما بين مختلف المناطق الفرعية . ويمكن من خلال هذه المنظمات دون الاقليمية تنسيق الجهود الرامية الى استحداث نظم قابلة للتشغيل ، وعلى سبيل المثال ، تشجيع عقد الاتفاقيات والاتفاقات لازالة الحواجز غير المادية أمام النقل والاتصالات وتقرير تعريفات جمركية متفق عليها بصورة متبادلة داخل المناطق الفرعية المختلفة وفيما بينها .

٢٢ - ويوجد في بعض المناطق الفرعية قدر كبير من الازدواجية بين الجهود المبذولة نتيجة لوجود عدد كبير من المنظمات الفرعية التي تعالج جانبا أو آخر من جوانب النقل والاتصالات . ويؤدي هذا عادة الى الخلط وعدم الفعالية . وينبغي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن تساعد هذه المنظمات على تنسيق أنشطتها في مجالات النقل والاتصالات .

٢٣ - وينبغي للجنة الاقتصادية لافريقيا ولكي تكون فعالة ، أن تضطلع بدور نشط ، بدرجة أكبر في أنشطة هذه المنظمات . ويتعين للجنة الاقتصادية لافريقيا ، بمفصلة خاصة ، أن تشرح بوضوح نواياها ، وأن تعمل بالاشتراك مع هذه المنظمات على تطوير برامج كل منها . وينبغي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، كمسألة مبدأ ، أن تعمل بنشاط مع هذه المنظمات علاوة على حضور اجتماعاتها السنوية .

٢٤ - وعلى ذلك ينبغي ادماج الخطط الانمائية للمناطق الفرعية المختلفة لتشكيل خطة اقليمية متماسكة للتنمية . ويمكن عندئذ وضع برنامج السنوات العشر بطريقة مماثلة .

#### (ج) المنظمات الحكومية الدولية الافريقية القطاعية ووكالات الامم المتحدة

٢٥ - تشمل هذه المجموعة جميع المنظمات الحكومية الدولية الافريقية ووكالات الامم المتحدة في ميدان النقل والاتصالات على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . وتختلف هذه المنظمات عن المنظمات الاقتصادية دون الاقليمية في أن كل منها متخصصة في قطاع فرعي واحد ، بعينه ، للنقل والاتصالات .

٢٦ - وتشمل المنظمات الحكومية الدولية الافريقية القائمة في هذه الفئة :

١١' الاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية - الاتصالات السلكية واللاسلكية ،

١٣' الاتحاد البريدي الافريقي - الخدمات البريدية ،

- ١٣١ اتحاد الهيئات الوطنية للاذاعة والتلفزيون في افريقيا - البحث  
الاذاعي ؛
- ١٤١ اتحاد السكك الحديدية الافريقية - السكك الحديدية ؛
- ١٥١ رابطة الخطوط الجوية الافريقية - النقل الجوي ؛
- ١٦١ اللجنة الافريقية للطيران المدني - النقل الجوي ؛
- ١٧١ رابطات ادارة الموانئ (رابطة ادارات موانئ شرقي وجنوبي افريقيا ،  
ورابطة ادارات موانئ غرب ووسط افريقيا ، ورابطة ادارات موانئ شمال  
افريقيا) - الموانئ .
- ٢٧ - وقد اختلف الدور الذي قامت به هذه المنظمات الافريقية اختلافا كبيرا ففي  
العقد الاول . وتم الاعتراف بأنه كان في امكانها أن تقوم بدور أكبر في تنسيق ورصد  
مشاريع العقد فضلا عن التنمية الشاملة في قطاعاتها . بيد أن معظم هذه المنظمات  
تنقصها الموارد المطلوبة لجعلها أكثر فعالية .
- ٢٨ - وفي المستقبل ، وبهدف زيادة مشاركتها في برنامج التنمية ، تحتاج المنظمات  
القائمة الى التعزيز على نحو مادي الى القرار ٧٠/٨٨ ، الذي اتخذته مؤتمر وزراء  
النقل والاتصالات والتخطيط الافريقيين في اجتماعه الاخير في كنشاسا في عام ١٩٨٨ .
- ٢٩ - ويمكن للمنظمات الدولية أن تبدأ في وضع برامج ومشاريع وسياسات بالتنسيق مع  
الدول والمنظمات دون الاقليمية والاقليمية وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا .  
وينبغي أن تكون هذه المنظمات مسؤولة عن وضع البرامج القطاعية ، وكذلك المبادئ  
التوجيهية المتعلقة بإعداد المشاريع ومقترحاتها ، وفقا لمواضيع العقد الثاني .
- ٣٠ - واللجنة الاقتصادية لافريقيا بمقتضى دورها كلجنة اقتصادية اقليمية تابعة  
للأمم المتحدة مهية أكثر من غيرها لتسهيل تنسيق أنشطة المنظمات التابعة للأمم  
المتحدة في افريقيا ، وبصفة خاصة في مجال النقل والاتصالات حيث توجد حاجة الى تنسيق  
مختلف القطاعات الفرعية لكي تشكل نظاما متكاملًا للمنطقة . وفيما يلي الوكالات  
الرئيسية ومجالات اختصاصها و/أو اهتمامها :

- ١١' الطرق والنقل على الطرق : منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، البنك الدولي ؛
- ١٢' السكك الحديدية : منظمة العمل الدولية ، البنك الدولي ؛
- ١٣' النقل البحري : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المنظمة البحرية الدولية ، منظمة العمل الدولية ، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛
- ١٤' النقل الجوي : منظمة الطيران المدني الدولي ، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛
- ١٥' الاتصالات السلكية واللاسلكية : الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛
- ١٦' البث الإذاعي : منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ؛
- ١٧' الخدمات البريدية : الاتحاد البريدي العالمي ؛
- ١٨' الصناعات التحويلية : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

٣١ - وينبغي للوكالات ، بما في ذلك المؤسسات التمويلية ، التي تعمل في قطاعات مختلفة أن تتشاور كل منها مع الأخرى لوضع وتنفيذ إجراءات وبرامج لدعم مواضيع العقد ، وفقا للمبادئ التوجيهية والترتيبات المؤسسية الجديدة .

٣٢ - ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مركز جميع الجهود الإنمائية للأمم المتحدة . وفي العقد الأول ، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رئيسي لتقديم التمويل لإنشاء وحدة لتنسيق العقد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بالإضافة إلى التمويل المباشر لعدة من مشاريع العقد . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستمر في القيام بهذا الدور في العقد الثاني وينبغي لمكاتبه الميدانية أن تساعد وحدة التنسيق في تعزيز البرنامج على الصعيد القطري .

(د) لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات

٢٢ - لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات هي اللجنة التقنية التي تتكون من جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الحكومية الدولية الأفريقية التي تشارك في مبادىء النقل والاتصالات في أفريقيا . وتقوم لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات بتقديم توصيات إلى مؤتمر الوزراء عن طريق الاجتماع الحكومي الدولي للخبراء .

٢٤ - وفي العقد الأول ، لم تكن أدوار المجموعات المختلفة التي تتكون منها لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات محددة بوضوح ، مما نتج عنه بعض الخلط وانعدام الفعالية في تنفيذ برنامج العقد . ولذلك يوصى بإنشاء لجان فرعية مختلفة تابعة للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات لكي تعالج قضايا كل قطاع فرعي أو منطقة فرعية .

(هـ) لجنة تعبئة الموارد

٢٥ - ينبغي إنشاء لجنة لتعبئة الموارد ، تتكون من مصرف التنمية الأفريقي ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، والبنك الدولي ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي كأعضاء ، مع تقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لخدمات الأمانة . (ستتقرر اختصاصات واستراتيجية هذه اللجنة خلال اجتماعها الذي ينبغي أن يعقد قبل الاجتماع الثالث عشر للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات) .

(و) الدول الأفريقية

٢٦ - ليس هناك من شك في أن عبء التنمية يقع على عاتق الدول الأعضاء ذاتها . وكل ما يمكن لوكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً هو تقديم الدعم للمساعدات الأفريقية . ولذلك فإنه من المتوقع أن تواصل الحكومات الأفريقية إيلاء أولوية عالية لتنمية قطاعات النقل والاتصالات وتخصيص موارد كافية للقطاعات ، فردياً أو جماعياً ، عن طريق برامج المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والمنظمات الاقتصادية دون الإقليمية .

٢٧ - وتحمل الحكومات الأفريقية ، على ذلك ، بعض المسؤوليات المحددة تتمثل في :

١١ تقديم المعلومات حسب طلب الوكالة الرائدة ؛

١٣١ مساعدة الوكالة الرائدة في تعبئة الموارد بالدفاع عن مشاريعها بقوة في اجتماعات تعبئة الموارد ؛

١٣٢ ضمان ادراج مشاريع وبرامج العقد الاقليمية ودون الاقليمية في خطط التنمية الوطنية وتوجيه انتباه المانحين اليها خلال مناقشات المساعدة الثنائية . وينبغي للوزراء المسؤولين عن النقل والاتصالات التأكد من أن وزراء التخطيط الاقتصادي والتنمية على وعي بالبرامج المتعددة الأطراف والآثار المترتبة عليها بالنسبة للخطط الانمائية الوطنية ؛

١٤١ ينبغي لوزراء النقل والاتصالات أن يحيطوا نظراءهم في مجالات التخطيط أو التنمية أو الشؤون المالية بالمقررات التي اتخذت في اجتماعاتهم القطاعية والتي تترتب عليها آثار بالنسبة لمحافل الاخيرين ، مثل اجتماع محافظي مصرف التنمية الافريقي والبنك الدولي . وقد وجه وزراء النقل والاتصالات في الماضي عدة نداءات الى مصرف التنمية الافريقي للاضطلاع بدور الوكالة الرائدة فيما يتعلق بتعبئة الموارد بدون أن تلقى تلك النداءات مساندة من محافظي (وزراء المالية) المصرف ؛

١٥١ تهيئة بيئة صالحة لتعبئة الموارد المحلية (العامة والخاصة) من أجل تنمية شبكات النقل والاتصالات ؛

١٦١ انشاء آلية وطنية لتنسيق تنفيذ برنامج العقد .

### ثالثا - الاطار المؤسسي لتنفيذ العقد الثاني

#### للمنقل والاتصالات في افريقيا

٣٨ - اتجه الرأي الى أن المؤسسات التي أنشئت خلال العقد الاول لا تزال ملائمة وينبغي أن تستمر خلال العقد الثاني .



ألف - مؤتمر وزراء النقل والاتصالات والتخطيط الافريقيين

٣٩ - ينبغي للمؤتمر الوزاري أن يستمر في أن يكون الهيئة الدائمة لتقرير السياسات فيما يتعلق بوضع تصور لبرنامج العقد وتنفيذه ورصده .

باء - لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات

٤٠ - ينبغي للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات التي تضم هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الافريقية والمؤسسات المالية أن تعد ، في جملة أمور ، البرامج التي تقدم الى اللجان التحضيرية للمسؤولين الوطنيين ثم الى المؤتمر الوزاري . وينبغي أن تجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة . وينبغي للجنة تعبئة الموارد أن تكون بمثابة لجنة فرعية للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات . ويمكن أيضا انشاء لجان فرعية قطاعية أخرى اذا لزم الأمر .

جيم - الوكالة الرائدة

٤١ - ينبغي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، كما قررت الجمعية العامة في قرارها ١٧٩/٤٣ ، أن تستمر في القيام بدور الوكالة الرائدة بالنسبة للعقد الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا كما كانت بالنسبة لبرنامج العقد الاول ، وينبغي أن تؤدي المهام التي تم سردها أعلاه .

-----